مجلة
المساءلة الاجتماعية في فلسطين

العدد 1 نوفمبر 2014

مجلة دورية تصدر عن جمعية الحياة والأمل تعنى بأخبار المساءلة الاجتماعية في فلسطين

إيمانا منها بأهمية دورها الإنساني
قدمت البلديات الشريكة في مشروع تعزيز المساءلة المجتمعية خدمتها تحت القصف الاسرائيلي (١٢)

ازدياد الاهتمام بالمساءلة الاجتماعية من قبل القيادة السياسية في فلسطين (٢)

أولي نيتشكي

(٥)

الحياة والأمل تنتج فيلما حول بطاقة التقييم المجتمعي

المساءلة الاجتماعية .. مفاهيم وأدوات (٣)

عبد المنعم الطهراوي

في هذا العدد :

في العدد الأول من مجلة المساءلة الاجتماعية تتابعون :

١ نبذة عن المجلة
٢ ازدياد الاهتمام بالمساءلة من قبل الساسيين في فلسطين
٣ المساءلة الاجتماعية - مفاهيم وأدوات
٤ الحياة والأمل تعقد الاجتماع الدوري الأول للشركاء
٥ الحياة والأمل تنتج فيلما حول بطاقة التقييم المجتمعي
٦ الحياة والامل تختتم تدريبا حول لجان الأحياء
٧ الحياة والأمل تختتم تدريب الأشخاص المحورين في البلديات الشريكة
٨ اختتام تدريب حول مهارات التيسير بهدف تطويرقدرات ممثلي البلديات في تعزيز المساءلة الاجتماعية
٩ البدء في اعادة تشكيل لجان الأحياء في المغازي
١٠ بنيان تقدم حلولا لثلاث مشاكل وتشكل لجان للمتابعة والتقييم في خانيونس
١١ سلسلة اجتماعات لبحث سبيل تشكيل مكتب المسائلة في البلدية
١٢ خدمات البلديات الشريكة تحت القصف

نبذة عن المجلة :

هي مجلة الكترونية تختص بأخبار مشروع المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي الذي ينفذه برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني حيث تهدف هذه المجلة إلى توفير سلة معلوماتية في GIZ حول الجهود المختلفة التي تقوم بها كل من مؤسسات المجتمع المدني ، الهيئات الحكومية ، والممولين الدوليين فيما يتعلق بتطبيق آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي في فلسطين. ويمكن للمتصفحين من داخل وخارج فلسطين الاستفادة من محتوى هذه المجلة بما فيها من معلومات حول تطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية .

وقد تم انشاء هذه المجلة بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الإنمائي الإقتصادي (BMZ) و بدعم من (GIZ) و بتنفيذ جمعية الحياة و الأمل (LHA) بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات وجمعية بنيان للتدريب والتقييم و الدراسات الاجتماعية والبلديات الشريكة رفح ، خانيونس ،المغازي ،القرارة ، بني سهيلا ، جباليا النزلة.

تمويل وشراكة :

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

البلديات الشريكة :

المؤسسات الشريكة :

ازدياد الاهتمام بالمساءلة الاجتماعية من قبل القيادة السياسية في فلسطين

أولي نيتشكي
مدير برنامج تطوير الحكم المحلي
و المجتمع المدني في فلسطين
هيئة التعاون الألماني (GIZ)

قبل ما يقارب العامين، عندما بدأ برنامج تطوير الحكم المحلي بالمرحلة الأولى من المشاريع التجريبية لتطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية و تحسين الديمقراطية في الحكم المحلي ، أذكر أننا قد واجهنا كثيراً من الإرتياب و الشك و التردد ، إن لم تكن مقاومة ، من قبل الطبقة السياسية في فلسطين. ربما كانا هذان الإرتياب و المقاومة نابعين من أسباب قوية كأن يتساءل المرء ما الذي يدعونا لصرف جهودنا على الديمقراطية و المساءلة في وقت تعاني فيه البلاد من آثار الإحتلال و الظلم و الطغيان و في الوقت الذي فيه لدى القيادة الفلسطينية قضايا اخرى لتهتم بها قد تكون أكثر أهمية من قضايا الحكم الرشيد؟ لقد كنا في واقع الأمر نواجه في البداية بمثل تلك التساؤلات.

اليوم ، ليس هناك أحد من القيادة السياسية ، سواء على مستوى الحكم المحلي أو على مستوى القيادة الوطنية ، يشكك في الأثر الإيجابي الذي تحقق بعد تطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية من خلال المشاريع التجريبية. فما الذي حدث؟

لقد قام برنامج تطوير الحكم المحلي و مؤسسات المجتمع المدني في التعاون الألماني (GIZ) بعمل تقييم خارجي مستقل للمشاريع التجريبية ،و قد أظهر ذلك التقييم الخارجي حقائق جديرة بالإهتمام لم يكن الجميع يدركها ألا و هي:

- أثبت التقييم أن أدوات المساءلة الاجتماعية التي تم تطبيقها خلال المرحلة التجريبية قد أدت إلى تحسن في جودة الخدمات المقدمة في ٢١ هيئة محلية (بلدية) في الضفة الغربية و قطاع غزة.
- أثبت التقييم أن تطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية قد أدى (في كثير من البلديات) إلى تحسن ملموس في مستوى دفع المواطنين للرسوم المستحقة مقابل الخدمات البلدية كنتيجة للزيادة في وعي المواطنين بحجم التحديات التي تواجه البلديات.
- أثبت التقييم بأن هناك تناقص ملموس في عدد الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين بما يتعلق بالخدمات التي تم تطبيق أدوات المساءلة عليها.
- أثبت التقييم أن هناك تحسن ملحوظ في مدى إدراك و وعي المواطنين و مؤسسات المجتمع المدني و لجان الأحياء بمهام و واجبات و مسئوليات الهيئات المحلية.
- ومن الحقائق الجديرة بالاهتمام التي ظهرت من خلال التقييم أن كل من المواطنين و مؤسسات المجتمع المدني من جهة و موظفي و مسؤولي البلديات من جهة أخرى لم يتوقعو أنهم سيستطيعون التخاطب و التحاور مع بعضهم البعض بدون إلقاء اللوم و الاتهام بعدم القيام بالمسئوليات أو الإتهام بعدم دفع الرسوم المستحقة في الوقت الذي يطالب فيه الجميع بتحسين جودة الخدمات المقدمة أو الاتهام بالمحاباه و التحيز الذي كان سائداً في الأعوام السابقة. على العكس من ذلك فقد أظهر التقييم أن الطرفين لديهم القدرة على التخاطب و الحوار البناء للنهوض بجودة الخدمات المقدمة في ظل التحديات التي تواجهها البلديات. كما أن بناء الثقة بين كل من متلقي و مقدمي الخدمة هو أحد الآثار الإيجابية التي تم تحقيقها من خلال عملية المساءلة الاجتماعية في ٢١ بلدية.

الآن ، و بعد أن أدركنا الآثار الإيجابية للمساءلة الاجتماعية ، لدينا ذلك التحدي المتعلق ب: " كيف يمكن لنا رفع مستوى و زيادة حجم العملية على المستوى الوطني؟" ما الذي نحتاجه في المرحلة القادمة للوصول الى توافق وطني حول الحاجة لآليات المساءلة الاجتماعية التي تم تطويرها؟ من هي الجهات التي يجب أن تدعم في هذا الإتجاه؟

بالنسبة للهيئات المحلية فإنه من الواضح أنهم يتطلعون إلى توجيه من قبل القيادة السياسية في فلسطين يتعلق بدعمهم باتجاه تطبيق أكبر لأدوات المساءلة الاجتماعية . كما أن تطبيق تلك الأدوات يحتاج إلى دعم أكبر من قبل القيادة السياسية و كافة مؤسسات صنع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية و يحتاج أيضاً إلى إدراج المساءلة الاجتماعية و أدواتها في السياسات العامة للدولة.

لذلك فقد قام وزير الحكم المحلي بإطلاق عملية لتطوير دليل وطني حول المساءلة الاجتماعية . ذلك الدليل سيتم الإنتهاء من صياغته و إقراره من مجلس الوزراء بنهاية العام الجاري. إننا نؤمن أن الخطوة التي يجب أن تلي إقرار هذا الدليل تتعلق بتبني صندوق تطوير و إقراض البلديات للتطبيقات الناجحة في اتجاه برنامج تطوير البلديات ، بمعنى أن تحظى البلديات بدرجات تقييم أعلى في آلية تحويل الأموال للبلديات بأن تستقبل البلديات كماً أكبر من الدعم بناءً على تطبيقهم للخطط الاستراتيجية التطويرية. إن لدى صندوق تطوير البلديات القدرة ولكنه لا يزال بحاجة الى تطوير آلياته لتأخذ بالحسبان قضايا الحكم الرشيد بحجم أكبر في آليته لتحويل الأموال.

هذا و سوف يدعم برنامج تطوير الحكم المحلي و مؤسسات المجتمع المدني جميع أصحاب العلاقة في هذه العملية. و بهذا الصدد تأتي الأخبار السارة بأن العمل جارٍ لتمديد فترة دعم برنامج تطوير الحكم المحلي لمدة ثلاث سنوات أخرى.

مع جزيل الاحترام و التقدير لجميع القراء و المواطنين المخلصين لتطبيق المساءلة الاجتماعية و الحكم الرشيد.

المؤسسات الشريكة

المساءلة الاجتماعية .. مفاهيم و أدوات

عبد المنعم الطهراوي
عضو الشبكة العربية للمساءلة الاجتماعية.

يمكن اعتبار الكتابة حول مفاهيم المساءلة الاجتماعية من الأدبيات الحديثة نوعا ما حيث أن مفهوم المساءلة في مجتمعاتنا العربية عامة و في فلسطين خاصة حديث الاستخدام و التطبيق وما زالت الجهات التي تتعامل بتلك المفاهيم تختلف على اعطاء ترجمة متفق عليها إذا ما كان المفهوم في مساءلة اجتماعية أو مساءلة مجتمعية ، و هذا يدلل على رؤيتنا التي بدأنا بها هذا الموضوع.
يعبر مفهوم المساءلة الاجتماعية عن كونه نهج يعتمد على المشاركة المدنية حيث يشارك المواطنون أو مؤسسات المجتمع المدني أو كلاهما معا بشكل مباشر أو غير مباشر في إخضاع الأطراف الحكومية للمساءلة عن أفعالها ويمكن الطرفين من وضع آليات المساءلة حيث انه يتحدق عن المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني ، و في الغالب تعتمد المساءلة على جانب الطلب لا العرض حيث انه هو الذي يحركها، وتعمل بشكل عكسي من أسفل لأعلى.
وحتى تتمكن الجهات العاملة في مجال المساءلة الاجتماعية من تحقيق الأهداف المرجوة فقد تم استحداث العديد من الأدوات من أهمها و التي سيتم تناولها في هذا المقال هي جلسات الاستماع الجماهيري . حيث تعتبر جلسات الاستماع أداة مهمة من أدوات المساءلة تستند في عملها على ثلاث دعائم أساسية هي
- الحصول على المعلومات
- أسماع صوت المواطن
- المشاركة في المفاوضات من اجل التغيير

تعريف جلسات الاستماع الجماهيري

هي وسيلة لجمع المعلومات والتشاور والحوار بين الحكومة والمواطنين أو بين الحكومة و ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ، وتسعى في الأساس الى الالتزام والإلزام، أن يلتزم كل طرف بواجباته و مسئولياته.
تتوقف جلسات الاستماع على عدة متغيرات
- طبيعة القضية التي يتم مناقشتها
عدد المتأثرين بالقضية
- الشكل الرسمي أو غير الرسمي للجلسة.

أنواع جلسات الاستماع الجماهيري
- جلسات استماع جماهيري تشريعية.
- جلسات استماع جماهيري إشرافيه (متابعة).
- جلسات استماع جماهيري استقصائية.

- استخدامات جلسات الاستماع الجماهيري:

- فتح نقاش عام حول قضية معينة وزيادة الوعي فيها.
- تحديد الاحتياجات وجمع المعلومات والأولويات.
- للرد على حجج المعارضين.
- لإيجاد حل لمشكلة مجتمعية.
- لمناقشة / إقرار موازنات

- مراحل عملية جلسات الاستماع

- مرحلة الأعداد قبل جلسة الاستماع
- مرحلة التنفيذ أثناء جلسة الاستماع
- مرحلة التوثيق و المتابعة بعد جلسة الاستماع

بالضفة الغربية :

اطلاق المرحلة الثانية من مشروع المسائلة الاجتماعية

انطلقت في الضفة الغربية المرحلة الثانية من مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة.
وجاءت الانطلاقة بالشراكة مع المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية في الخليل والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات الاهلية في مدينة جنين والمركز الفلسطيني للديمقراطية والسلام في رام الله وذلك في عدة بلديات ريادية وهي : بني نعيم واذنا وسعير وتفوح ودورا في الجنوب و بيت فوريك وقباطية وعرابة في الشمال الى جانب بيتونيا في الوسط.

تهدف هذه المرحلة الى تعزيز مبادئ المسائلة الاجتماعية في الهيئات الهيئات المحلية والعمل على مأسسة الادوات التي تم تطبيقها ضمن المرحلة الاولى داخل الهيئات المحلية في الضفة الغربية .
وتسعى المرحلة إلى تطوير الخدمات البلدية ورفع مستوى استجابة البلديات تجاه المواطنين. يركز برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني على تطوير منهجية الحوكمة والتطوير المؤسسي في الجهات الوطنية والمحلية.
ويركز البرنامج أيضاً على إدخال إجراءات و آليات التطوير على أداء البلديات المختارة للشراكة بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة الأخرى وأصحاب العلاقة بهدف زيادة مستوى استجابة تلك البلديات لمواطنيها.

الحياة والأمل تعقد الاجتماع الدوري الأول للشركاء

عقدت جمعية الحياة والأمل في فندق آدم على شاطئ بحر مدينة غزة، الاجتماع الدوري الأول لشركائها من المؤسسات الأهلية والبلديات المستهدفة من مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة

وأوضحت منسقة المشروع المهندسة إيمان مقبل بأن الاجتماع تم بحضور ممثلين عن جمعية الحياة والأمل وجمعية بنيان للتدريب والدراسات الاجتماعية والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بالإضافة لأعضاء ست بلديات من قطاع غزة وهم بلدية خانيونس ، بلدية القرارة، بلدية بني سهيلة، بلدية المغازي، بلدية رفح ومثلين مؤسسة GIZ السيدة سابين بيكارد مستشارة المشروع والسيد مؤمن أبو ندى والسيد محمد ياغي .

وبينت مقبل أنه خلال الاجتماع عرض ما تم تنفيذه بالمرحلة الأولى من الإنجازات التي قامت بها المؤسسات والبلديات الشريكة. واقترحت مقبل في نهاية اللقاء مخطط مشروع للترويج للمساءلة الاجتماعية ، ولفتت إلى أن المخطط سيتم تنفيذه للتعريف بالمشروع الجديد،

وأشارت إلى أنه جرى مناقشة المقترح باستفاضة مع المشاركين في الاجتماع ودونت عليه الملاحظات. وأكدت مقبل بان هذا اللقاء سيتم بشكل دوري خلال فترة تنفيذ المشروع بالأشهر القادمة بهدف تقييم مراحل التنفيذ وأخذ مقترحات وأفكار تطويرية.

الحياة والأمل تنفذ اجتماعات تحضيرية مع بلدية جباليا النزلة

عقدت جمعية الحياة والأمل عدة اجتماعات تحضيرية مع بلدية جباليا النزلة في إطار المرحلة الثانية من مشروع المساءلة الاجتماعية يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة

وجري الاجتماع بحضور كل من رئيس مجلس ادارة جمعية الحياة والأمل أ. عبد الجواد زيادة ونائب الرئيس زاهر صبيح ومنسقة المشروع م. ايمان مقبل، ورئيس بلدية جباليا أ. عصام جودة ومدير البلدية م. يوسف خلة.

واستعرض الاجتماع انشطة مشروع تعزيز المساءلة الاجتماعية التي سيتم تنفيذها خلال فترة المشروع، وناقش المجتمعون تشكيل غرفة المساءلة الاجتماعية والتي سيتم تنفيذ أنشطة المشروع في البلدية من خلالها.

وتطرق المجتمعون إلى مناقشة لجان الاحياء التي سيجري تشكيلها و تدريب أعضائها واكسابهم المهارات اللازمة حتى يتم تفعيل دورهم ودمجهم في عمل البلديات ليكونوا حلقة الوصل بين المواطن والبلدية.

وكذلك تم مناقشة تشكيل لجنة المتابعة والتقييم من لجان الاحياء وتدريبهم حتى يتابعوا عمل البلديات وينقلوها للمواطنين لتقليل الفجوة بين المواطن والبلدية وزيادة معرفة المواطنين بقرارات البلديات.

الحياة والأمل تنتج فيلما حول بطاقة التقييم المجتمعي

بطاقات التقييم المجتمعي - CSC

انتجت جمعية الحياة والأمل فيلماً بنظام الـ " ٢d" بمدة أربع دقائق حول بطاقة التقييم المجتمعي ضمن مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة .

ويظهر الفيلم الذي استخدم الرسم كوسيلة توضيحية لتعريف المواطنين بأهمية بطاقة التقييم المجتمعي التي تعتبر من أبرز أدوات المساءلة الاجتماعية حيث تهدف إلى تحسين جودة الخدمات وفيها يتم تقييم الخدمة من قبل كل من مزودي الخدمة ومتلقيها بحيث يفهم كل طرف نظرة الطرف الآخر بما يتعلق بجودة الخدمة وفي النهاية التشاور لوضع خطة عمل فعلية لتحسين جودة الخدمة..

ويصف الفيلم خلال تعريف للأداة بأنها سهلة وتعطي نتائج سريعة وملموسة تؤدي إلى تحسن تقديم الخدمة، وتعمل على رفع صوت المواطن وتخلق قناة للتغذية الراجعة المباشرة بين مزودي و متلقي الخدمة. يستعرض الفيلم ست خطوات لتنفيذ هذه البطاقات الأولى تحديد الخدمة من خلال ورشات عمل مع مجموعات بؤرية منفصلة.

وفي الخطوة الثانية يجري تتبع المدخلات لهذه الخدمة، بمعنى تجمع المعلومات عن موارد الخدمة، والقدر المفروض وجوده، والموجود فعلياً. بعد الانتهاء من عملية تتبع المدخلات، يعرض الفيلم اكمال بطاقة التقييم من متلقي الخدمة.

وبطاقة التقييم توضع في جدول يحتوي على ثلاث أعمدة العمود الأول يحتوى على "معايير جودة الخدمة"، العمود الثاني يحتوى على قيم تقييم "مستوى الرضا" العمود الثالث يحتوي على الحلول المقترحة. بعد الانتهاء من التصويت على قيم الرضا يفتح باب النقاش لاقتراح حلول و آليات لتحسين معايير الجودة ذات قيم الرضا المنخفضة.

بعد الانتهاء من بطاقة التقييم الخاصة بمتلقي الخدمة يبدأ العمل بنفس الخطوات والآلية لإكمال بطاقة التقييم الخاصة بمزودي الخدمة وهي البلديات وتكون الآلية مشابهة لآلية اكمال بطاقة التقييم لمتلقي الخدمة أي انها تبدأ بتحديد المعايير و من ثم التصويت على مستوى الرضا و من ثم اقتراح الحلول المقترحة.

وعند الانتهاء من بطاقة تقييم متلقي الخدمة و بطاقة تقييم مزودي الخدمة تأتي خطوة اللقاء المشترك. وخلال اللقاء يقوم ممثل عن متلقي الخدمة بعرض جدول تتبع المدخلات وبطاقة التقييم من المجتمع ويقوم ممثل البلدية بعرض بطاقة التقييم الذاتي من مقدمي الخدمة، وفي خلال العرض يسمع كل طرف نظرة الطرف الاخر للخدمة ومناقشتها .

وبعد المناقشة يتم توحيد معايير جودة الخدمة ومن ثم يبدأ الميسرون بصياغة خطة العمل لتحسين الخدمة بشكل تشاركي و بناء على مقترحات كل من متلقي ومزودي الخدمة.

يمكن مشاهدة الفيلم عبر الرابط التي

https://www.youtube.com/watch?v=Q۰HpsZi-dxo

اجتماع تحضير للجان الأحياء بمقر الحياة والأمل

عقدت جمعية الحياة والأمل اجتماعا تحضيريا للجان الأحياء في مقر مركز الحياة والأمل المجتمعي، بحضور أ. عبد الجواد زيادة رئيس مجلس الادارة ونائبه أ. زاهر صبيح .

وجاء هذا الاجتماع ضمن المرحلة الثانية من مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني .

وضم الاجتماع لجان أحياء جباليا وهي لجنة حي الكرامة ولجنة حي عباد الرحمن , ولجنة حي جباليا البلد , ولجنة حي القصاصيب, ولجنة حي الروضة والزاوية, و لجنة حي تل الزعتر والعلمي , ولجنة حي طيبة , ولجنة حي بئر النعجة , ولجنة حي البساتين , ولجنة حي المنطقة الشرقية .

عرضت منسقة المشروع المهندسة ايمان مقبل نبذة مختصرة للحضور حول أنشطة المشروع و الأنشطة التي سيتم تنفيذها خلال فترة المقبلة. وجري تقسيم اللجان الى ثلاث مجموعات ليتم تدريبهم على اليات وأدوات المساءلة الاجتماعية وكذلك على دليل لجان الأحياء والمهارات الواجب توافرها في عضو لجنة الحي.

ورحبت اللجان بتنفيذ المشروع وانشطته وكذلك بالتدريب الذي يستهدف أعضاء لجان الأحياء، واعتبر ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح.

بهدف تعزيز المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي ... الحياة والأمل تختتم تدريب حول لجان الأحياء

اختتمت جمعية الحياة والأمل تدريباً متخصصاً في لجان الأحياء ضمن مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة

وتمحور التدريب حول وآليات تشكيلها وهيكليتها ومهامها والمهارات اللازم توافرها في أعضائها، للوصول إلى تعزيز المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي وتحقيق شراكة حقيقية قائمة على معرفة الحقوق والواجبات مع البلديات المستهدفة.

وتناول التدريب مقدمة عامة حول لجان الأحياء شملت نشأتها وأهدافها ومهامها ومجالات عملها وآليات تشكيل لجان الأحياء والتحديات القائمة، وبين التدريب كيفية إنشاء هيكلية لجنة الحي واللجان الفرعية (مهام وصلاحيات) وعلاقة لجنة الحي بالبلدية وتحديد الاحتياجات بناء على أدوات تحديد الاحتياجات وتحليل بيئة التدخل للجنة الحي.

وتتطرق التدريب إلى مهارات وكيفية التخطيط لبناء الخطة التنفيذية وخطة المتابعة والتي أدت إلى بناء خطة عمل للجان وبناء فريق العمل.

وجري تقسيم لجان الأحياء الى ثلاث مجموعات تدريبية كل مجموعة حصلت على ١٨ ساعة تدريبية بواقع ٦ ساعات يوميا بمجمل ٥٤ ساعة وذلك في مقر الجمعية.

واستهدف التدريب عشرة لجان موزعة على نفوذ بلدية جباليا النزلة وهم: لجنة حي الكرامة, ولجنة حي عباد الرحمن,ولجنة حي جباليا البلد, ولجنة حي القصاصيب, ولجنة حي الروضة والزاوية, لجنة حي تل الزعتر والعلمي, ولجنة حي القرعة الخامسة (طيبة), ولجنة حي بئر النعجة, ولجنة حي البساتين, ولجنة سكة الامام الشافعي المنطقة الشرقية.

ويهدف التدريب إلى تطوير قدرات لجان الاحياء في مجالات عملهم وتحسين أدائهم بما يخدم جمهور المواطنين الفلسطينيين في تلك الأحياء، وفقاً لمنسقة المشروع المهندسة ايمان مقبل والتي أكدت أن التدريب حقق أهدافه.

وتقول مقبل نحن نعمل على تعزز ثقة المواطن بنفسه وإشراكه بذات الوقت في: صياغة الخطط والبرامج الهادفة، خاصة وأن المشروع يسعي الى تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية،

بجانب رفع مستوى استجابتها لاحتياجات المواطنين. وأوضحت « مقبل » أن المشروع سيسعى على المدى البعيد إلى المساهمة في تحقيق عدالة اجتماعية ومستوى أعلى من ثقة المواطن ورضاه عن أداء الهيئات المحلية.

وفي ختام التدريب جري مناقشة مخرجات التدريب ثم وزعت الشهادات على المشاركين بحضور رئيس مجلس إدارة جمعية الحياة والأمل عبد الجواد زيادة ورئيس البلدية باسل أبو القمصان نائب ومدير البلدية يوسف خله.

المؤسسات الشريكة

الحياة والأمل تختتم تدريب الأشخاص المحوريين في البلديات الشريكة

نفذت جمعية الحياة الأمل تدريباً متخصصاً حول آليات وأدوات المساءلة الاجتماعية ، ضمن مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه في (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة وأستهدف التدريب الأشخاص المحوريين في البلديات الست الشريكة رفح , خان يونس , المغازي , بني سهيلا , القرارة , جباليا النزلة. وعقد التدريب في قاعدة فندق أدم على شاطئ بحر مدينة غزة، واستمر لمدة ثلاث أيام بمعدل ١٥ ساعة تدريبية وبمشاركة المؤسسات الأهلية الشريكة "جمعية بنيان – المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات".

وتناول التدريب مقدمة عن المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي وادواتها، إضافة إلى ميثاق المواطن، ومقدمة عن بطاقات التقييم المجتمعي وأهميتها، وناقش التدريب خطوات بطاقات التقييم المجتمعي بشكل عام وتتبع المدخلات، بالإضافة إلى عقد دراسات حالة عن تطبيق المساءلة الاجتماعية ، ثم خطوات جلسات الاستماع الجماهيري. وبين التدريب أهمية بطاقات التقييم من المجتمع وبطاقات التقييم الذاتي من مقدمي الخدمة واللقاء المشترك . وجري تطبيق عملي على بطاقات التقييم المجتمعي وعرض لبطاقات التقييم من المتدربين.

اختتام تدريب حول مهارات التيسير والتدريب بهدف تطوير قدرات ممثلي البلديات في تعزيز المساءلة الاجتماعية

أنهت جمعية الحياة والأمل تدريباً متخصصاً في مهارات التيسير والتدريب، استهدف ممثلي بلديات رفح وخان يونس والقرارة وبني سهيلا والمغازي وجباليا النزلة.

وجاء التدريب الذي عقد في فندق الكومودور على شاطئ بحر مدينة غزة لمدة يومين بواقع عشرة ساعات تدريبية، ضمن مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة وتلقى المشاركين جملة من المهارات على يد مدربين مهنيين من مؤسسة تامي للتدريب بهدف تطوير قدراتهم في مجال مهارات التدريب والتيسير، من أجل تعزيز قدراتهم في مجال المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي.

وتعرف ممثلو البلديات في اليوم الأول من التدريب على مفهوم واستراتيجيات التدريب وفن الحديث أمام الجمهور باستخدام لغة الجسد من أجل تحقيق مهارات الحضور التي تعد أهم مواصفات المتحدث الفعال. وجري تدريب ممثلو البلديات على أهم العوامل الأساسية لتصميم برنامج تدريبي يشمل المواد التدريبية الفعالة من حيث الأنواع، المحتويات، المواصفات والنشاط التدريبي.

وفي اليوم الثاني تتطرق التدريب إلى تحديد مفهوم الاتصال والتواصل وعناصر العملية الاتصالية ومعيقاتها وعلاقة طريقة التفكير في عملية الاتصال والتواصل، إضافة إلى التعرف على مهارات الاتصال غير اللفظية والاتصال المقنع والمؤثر ومهارات وخطوات الاتصال الذاتي وأهميته ومهارات وخطوات الاتصال والتواصل مع الآخرين، وفن الاستماع والانصات.

وتناول التدرب فن الحديث والحوار، ومهارات تنظيم وإدارة اللقاءات وورش العمل، وتحديد الفئة المستهدفة وأهداف الورشة بجانب التعامل مع المشكلات اثناء اللقاء أو الورشة .

وفي ختام التدريب وزعت الشهادات على المتدربين بحضور عبد الجواد زيادة رئيس مجلس إدارة جمعية الحياة والأمل وممثل عن مؤسسة التعاون الألماني .

المؤسسات الشريكة

البدء في إعادة تشكيل لجان الأحياء في المغازي

بدأت بلدية المغازي في إعادة تشكيل لجان الأحياء، في إطار المرحلة الثانية من مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة

واعتمدت البلدية في عملية إعادة تشكيل اللجان على عملية ديمقراطية يتم من خلالها توجيه الدعوات العامة في المناطق المستهدفة وللأشخاص الفاعلة والناشطة اجتماعيا بالإضافة إلى الإعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي.

واعادت البلدية تشكيل لجنتين من أصل تسع لجان هم مجمل لجان الأحياء في مخيم المغازي، وهم: لجنة حي منطقة السعايدة ولجنة حي منطقة الزعفران، وقد أجريت الانتخابات في المنطقة الأولى في مسجد الأبرار، في حين أجريت في المنطقة الثانية في بلدية المغازي، وذلك بحضور رئيس البلدية وأعضاء من المجلس البلدي والعلاقات العامة في البلدية، وبمشاركة جمع من المواطنين من سكان المنطقتين.

ومن الجدير بالذكر أن عملية إعادة تشكيل وتفعيل لجان الأحياء تعتبر من الأنشطة التي وضعت في المرحلة الثانية من مشروع المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي والذي يطبق في بلدية المغازي، استجابة للتحدي الذي واجه عملية تشكيل لجنة المتابعة في المرحلة الأولى من المشروع نتيجة عدم فاعلية بعض لجان الأحياء، و سوف ينبثق من خلالها لجنة المتابعة والتي سوف تمارس دور المساءلة الاجتماعية .

ووفقا للبلدية فإنه سيأخذ بعين الاعتبار في إعادة تشكيل لجان الأحياء أن يكون هناك تمثيل للمرأة ولذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث لا يزيد العدد الإجمالي لكل لجنة عن ١٣ عضواً وهو الحد الأقصى للجنة الحي.

بنيان تقدم حلولا لثلاث مشاكل وتشكل لجان للمتابعة والتقييم بمدينة خانيونس

شكلت جمعية بنيان للتدريب والتقييم والدراسات الاجتماعية لجنة للمتابعة والتقييم في مدينة خانيونس ، جنوب قطاع غزة، ضمن المرحلة الثانية من مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة .

وحضر الورش التي عقدت بشكل منفصل في بلدية خانيونس عدد من المواطنين الفلسطينيين ولجان الاحياء وممثلين عن كلتا البلديتين. واستعرضت منسقة المشروع احسان أبو عبيدة خلال اللقاءات الآليات الصحيحة لتشكيل لجان المتابعة والتقييم من المواطنين أنفسهم.

وبينت أبو عبيدة أن تشكيل تلك اللجان يأتي في سياق المرحلة الثانية من المساءلة الاجتماعية ، مؤكداً أن تلك اللجان تساهم بشكل فعال في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي، وتمكين المواطنين من التعبير عن احتياجاتهم وتحديدها، وكذلك المشاركة في صنع القرارات والحصول على الخدمات بشكل أفضل مع تفعيل الرقابة على الأداء.

واعتبرت أبو عبيدة أن المواطن يساهم في تحسين جودة الخدمات عن طريق نشر معايير كل خدمة يتوقع المستخدم الحصول عليها من الحكومة.

وأوضحت أبو عبيدة أن آلية المساءلة الاجتماعية التي تظهر مؤخراً بدعوات من منظمات المجتمع المدني الشبابية إضافة إلى الحكومة المحلية والإعلام والقطاع الخاص

واستجابة لحاجات المواطنين العادية.

وفي نهاية الورش جرى تشكيل لجنة مكونة من ١٢ عضواً بالترشح، في بلدية خانيونس وستعمل اللجان خلال فترة المشروع على متابعة وتقييم نشاطات ومخرجات المشروع.

وكانت بنيان أطلقت المرحلة الثانية من" مشروع تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي"، ووضعت على جدولها ثلاث حلول لثلاث مشكلات حددها المواطنون في المرحلة الأولى .

وتتمركز المشكلة الأولي بالمياه في مدينة خان يونس، حيث ستحل من خلال إنشاء ورشة لعدادات المياه، فيما تكمن المشكلة الثانية بالصرف الصحي، حيث سيقوم المشروع بتوفير مواسير ووصلات منزلية للمواطنين لحل جزء من المشكلة .

وفي بلدية القرارة سيتم حل مشكلة النفايات ليكون حافزا للمواطنين علي ان يحافظوا علي مدينتهم جميلة نظيفة .

وقدمت أبو عبيدة عرضاً مختصراً حول أهداف وأنشطة المشاريع الثلاثة التي تدعم تنفيذ آليات المساءلة الاجتماعية التي تهدف بشكل أساسي لتحسين وتطوير الخدمات التي تقدمها البلديات وتعزيز استجابة البلديات للمواطنين الذي بدوره يؤدي إلي تعزيز العلاقة بين المواطنين والبلدية .

وتم اللقاء بحضور رئيس مجلس الإدارة الدكتور سائد الغول وأعضاء مجلس الإدارة الأستاذة صابرين القرم أ- منار مهدي ود- إياد أبو حطب حيث قام الغول بالترحيب بالحضور والحديث عن المشروعات ودورها في تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة وتطبيق مبادئ المساءلة الاجتماعية التي تستهدف هيئات الحكم المحلي .

وثمن علي دعم ومساندة البلديات الشريكة في سبيل إنجاح المشروع في المرحلة التجريبية الأولي التي حصدت نجاحا لم يكن متوقعا وهذا بفضل الدعم والمساندة من قبل كل من المواطنين والبلديات الشريكة.

المؤسسات الشريكة

سلسلة اجتماعات لبحث سبيل تشكيل مكتب المساءلة الاجتماعية في البلديات

نفذ المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات عدد من الاجتماعات التحضيرية في إطار المرحلة الثانية من مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة

وعقد الاجتماع الأول مع رئيس بلدية المغازي أ. محمد النجار وبعض أعضاء المجلس البلدي وموظفي البلدية، وجري مناقشة سبل تنفيذ الأنشطة، وتم تحديد الأشخاص المسؤولين عن المساءلة المجتمعية من البلدية وهم : أديب أبو غزال مسؤول العلاقات العامة، و أ. حنان أبو مشايخ عضو مجلس بلدي، كما تمت مناقشة الوصف الوظيفي للأشخاص المسؤولين والتي سوف يتم وضعها في هيكلية البلدية لضمان مأسسة المساءلة الاجتماعية في البلدية.وناقش الاجتماع مع لجنة المتابعة في المغازي التحديات التي واجهت عمل اللجنة في المرحلة الأولى من المشروع وسبل التغلب عليها. وأوصي المجتمعون على ضرورة العمل على إعداد نظام داخلي للجنة ينظم عملها ويحدد فيه الأدوار والمسئوليات.

داخلي للجنة ينظم عملها ويحدد فيه الأدوار والمسئوليات.وأجتمع المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات مع ٥ من مؤسسات المجتمع المدني في المغازي والتي ستكون جزء من مكونات مكتب المساءلة في البلدية، والذي يتكون من لجنة المتابعة والأشخاص المحوريين في البلدية و٥ من المؤسسات الأهلية، والذي سوف يحتضن أنشطة المشروع ويكون له دور في تنفيذها، وهذه المؤسسات هي: مركز النشاط النسائي، براعم الأمل والمحبة، مركز المغازي الثقافي، جمعية الشابات المسلمات، والجمعية المحلية للخدمات الاجتماعية .

وفي إطار المرحلة الثانية من مشروع المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي التقي المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، مع بلدية رفح ولجنة المتابعة والمؤسسات الشريكة بمدينة رفح.

وجري الاجتماع في بلدية رفح بمشاركة رئيس البلدية أ. صبحي رضوان، ومدير البلدية د. علي برهوم، وعضو المجلس البلدي د. أحمد الصوفي، وعدد من موظفي البلدية، لمناقشة سبل التعاون لتنفيذ أنشطة المشروع، ومتابعة إنجازات المرحلة الأولى من المشروع خاصة الموقع الالكتروني ولجنة المتابعة، وحضور جلسات المجلس البلدي ومتابعة الشكاوى، وقد تم تحديد الأشخاص المحوريين للمساءلة الاجتماعية من البلدية وهم: م. إسماعيل الهمص مسئول وحدة الحاسوب، و أ. محمود أبو يوسف المستشار القانوني للبلدية. كما تم الاجتماع مع لجنة المتابعة في رفح حيث تم تقييم العمل في المرحلة الأولى، والوقوف على التحديات التي واجهت عمل اللجنة خلالها، وسبل التغلب عليها، وقد كان من أهم التوصيات في ذلك العمل على تنفيذ حملة إعلامية للترويج لدور لجنة المتابعة، وزيادة مشاركتهم ودمجهم في أنشطة البلدية.وقد تم الاجتماع مع ١٠ من مؤسسات المجتمع المدني في رفح في سبيل تشكيل مكتب المساءلة الاجتماعية في البلدية، والذي يتكون من لجنة المتابعة والأشخاص المحوريين في البلدية و ١٠ من المؤسسات الأهلية، والذي سوف يحتضن أنشطة المشروع ويكون له دور في تنفيذها.وهذه المؤسسات هي: جمعية عطاء بلا حدود، جمعية الريحانة لتنمية المرأة والطفل، جمعية بناة المستقبل، مجمع الكرامة للثقافة والفنون، جمعية بداية للتنمية الاجتماعية ، جمعية يبوس الخيرية، جمعية براءة الخيرية، جمعية النجدة الاجتماعية ، جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل.

إيمانا منها بأهمية دورها الإنساني

البلديات الشريكة

في مشروع تعزيز المساءلة الاجتماعية قدمت خدمتها تحت القصف الإسرائيلي

قدمت البلديات الشريكة في مشروع المساءلة الاجتماعية الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة خدماتها للموطنين الفلسطينيين تحت القصف الإسرائيلية وبدون تنسيق مسبق خلال العدوان الأخير، إيماناً منها بأهمية دورها الإنساني.

ويقول دكتور علي برهوم مدير عام رئيس بلدية رفح، جنوب قطاع غزة إن" البلدية عملت بقدر من المسئولية أثناء العدوان على قطاع غزة، وحرصت على ضمان وصول الخدمات للمواطنين قدر الإمكان. وبين أن توفير الخدمات للنازحين الذين أخلوا بيوتهم واتجهوا إلى مراكز الإيواء كانت أكبر المشاكل التي واجهتهم .

وذكر برهوم : "إنه تم تشكيل لجنة طوارئ برئاسة البلدية وتضم في عضويتها كلاً من : شركة الكهرباء ومصلحة المياه ووكالة الغوث وجهاز الدفاع المدني إضافةً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأشغال"، موضحاً أن مهمة هذه اللجنة تمركزت حول إدارة الحياة في رفح أثناء العدوان .

وأوضح أن مهمة البلدية الرئيسية كانت تتجلى في توفير مياه الشرب بالتعاون مع وكالة الغوث وبعض المؤسسات الدولية "كالاوكسفام" ومؤسسات أخرى. وأشار برهوم إلى أن أصعب الأيام التي مرت بهم أثناء العدوان هو يوم "مجزرة رفح"، مبيناً أن مهمتهم أصبحت أكثر صعوبةً، وتحولت من توفير مياه الشرب بشكل أساسي إلى نقل النازحين إلى مراكز الإيواء وتوفير أماكن لدفن الشهداء، وإخلاء مستشفى أبو يوسف النجار إلى المستشفى الكويتي بالتعاون مع وزارة الصحة .

وقام جيش الاحتلال الإسرائيلي بعملية عسكرية على قطاع غزة في ٨ يوليو ٢٠١٤ أسماها بـ" الجرف الصامد "، ادعى أنها جاءت لتأمين الحدود الشريطية الاسرائيلية الفلسطينية، حيث استمرت الحرب ل ٥١ يوماً، تعرض خلالها القطاع إلى الكثير من الجرائم أبرزها في مدينة رفح في الأول من أغسطس بعد اختراق جيش الاحتلال لهدنة مؤقتة تم إبرامها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل غير مباشر وبرعاية مصرية، راح ضحيتها عشرات الأمنين من سكان مدينة رفح.وكغيرها من المؤسسات الحكومية تعرضت البلدية إلى اعتداء على حقوقها في ممارسة عملها أثناء العدوان بشكل متعمد في أغلب الأحيان، ففي الوقت الذي كان القطاع بأمس الحاجة إلى الخدمات التي لم يكن بمقدور المواطن العادي توفيرها، كانت البلديات تتعثر في طريقها إلى تأمين تلك الحاجات، وفي هذا السياق يقول برهوم : " استهداف مباني البلدية بشكل مباشر، وتضرر بعضها بشكل كبير بشكل غير مباشر علاوة على إن مصلحة المياه فقدت اثنين من طواقمها أثناء تأدية عملهما " .

وبين برهوم أن البلدية لم تتوانى عن عملها بعد انتهاء العدوان، مشيراً إلى أنه تم تقييم الأضرار التي لحقت بالأماكن التي تقع تحت مسئولية البلدية، وحرصت على إصلاح شبكات المياه والصرف الصحي وتوصيل المياه لكافة أرجاء المدينة، وأضاف: " رغم كل الإصلاحات إلا أننا فقدنا جزءاً من الأمل بسبب عدم توفر مواد البناء، فالعديد من الشوارع تحتاج إلى صيانة ولكنها بقيت كما هي لعدم توفر المواد والتمويل " وأكد د. برهوم أن البلديات قامت بعملٍ إنساني محض، فمن توجه لأداء عمله دون أي تنسيق وتحت ضرب الطائرات فلم تكنمصلحته إلا إنسانية والوقوف جنباً إلى جنب مع أبناء شعبه .وبدوره يقول الاستاذ عصام جودة رئيس بلدية جباليا النزلة إنهم : منذ بدء العدوان الإسرائيلي على سكان قطاع غزة باشرت طواقم الطوارئ التابعة للبلدية بالعمل ولم تتوقف لحظة واحدة حتى أثناء العدوان حيث اجتهدت البلدية في الحفاظ على تسيير الخدمات أثناء الحرب، وعملت على توفير المياه وتشغيل مضخات الصرف الصحي وخدمات النظافة وفتح الطرقات والإنقاذ وإزالة الركام بعد القصف.وأشار جودة إلى البلدية أعلنت للمواطنين من خلال وسائل الإعلام عن استمرار تقديم خدماتها للمواطنين من خلال لجنة الطوارئ معلنة جهوزية طواقمها المتخصصة للعمل تحت كافة الظروف على مدار الساعة ، مؤكداً أن البلدية قدمت خدماتها للمواطنين طيلة فترة العدوان، كما أعلنت رقماً هاتفياً للتواصل المباشر لحل أي إشكالية تقع خلال العدوان، كما أعلنت جهوزية طواقم النقل والأمداد جنباً الى جنب مع جهاز الدفاع المدني في عمليات الانقاذ وفتح الشوارع المغلقة بفعل القصف الصهيوني.

وبين أن العدوان خلف كارثة كبيرة ودمار في قطاعات البنية التحتية وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، بالإضافة الى تدمير الشوارع والمرافق العامة، مبيناً أن خدمات البلدية من أكثر القطاعات تضرراً بسبب الحصار والحرب وأزمة الكهرباء والوقود .ونبه جودة إلى أن البلدية تعتمد في تقديم خدماتها الأساسية للمواطنين على الكهرباء وفي حال انقطاع الكهرباء تلجأ إلى تشغيل المولدات الكهربائية بالوقود، بالإضافة الى تشغيل محطات الصرف الصحي وتشغيل آليات ومركبات النظافة .

صورنا :

تصدر هذه المجلة عن جمعية الحياة والأمل ضمن مشروع المساءلة الاجتماعيةالذي يتم تنفيذه من قبل برنامج تطوير الحكم المحلي والمجتمع المدني LGP الذي تنفذه ال (GIZ) بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات بالإضافة الى مؤسسات مجتمع مدني شريكة

لمزيد من المعلومات الرجاء التواصل معنا عبر البريد الالكتروني لجمعية الحياة و الأمل

lifehopepal@hotmail.com

أو على الأرقام التالية

هاتف : ٠٨٢٨٧٦٥٥٥ ، فاكس : ٠٨٢٨٧٦٥٥٥